

أثر مؤشرات الحوكمة الرشيدة على إيرادات الجباية العادية في الجزائر-دراسة قياسية  
للفترة ما بين: 1996-2018.

**The effect of good governance on ordinary tax revenue in Algeria-  
Econometric study during the period between: 1996-2018.**

د. نعيم عاشوري\*، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، الجزائر

n.achouri@centre-univ-mila.dz

تاريخ التسليم: 2020-10-16 تاريخ التقييم: 2021-02-01 تاريخ القبول: 2021-2-16

Abstract

الملخص

This study aimed to examine the effect of Governance indicators on ordinary tax revenues in Algeria, during the period 1996-2018. To achieve such goal, a statistical tool has been applied, that is linear regression analysis. The main indicators that most having an effect on such revenues are those of economic freedom, the political stability, and the volume of imports. Finally, the study concluded that the positive improvement of these factors enhanced the increase in ordinary tax revenues in Algeria.

**Keywords:** ordinary tax revenues, Governance indicators, Economic freedom index.

هدفت هذه الدراسة، إلى البحث عن أثر مؤشرات الحوكمة الرشيدة على إيرادات الجباية العادية في الجزائر. ووصولاً إلى الهدف المتوخى، تم وزن المتغيرات المستقلة المختارة كمؤشرات مؤثرة في إيرادات الجباية العادية وفق أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفترة الممتدة ما بين سنتي 1996 و2018. ولقد تم التوصل إلى أن تحسن مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الاستقرار السياسي بالإضافة إلى ارتفاع حجم الواردات، كلها عوامل أدت إلى ارتفاع إيرادات الجباية العادية في الجزائر. الكلمات المفتاحية: جباية عادية، مؤشرات الحوكمة، مؤشر الحرية الاقتصادية.

## 1. مقدمة:

تواجه الإيرادات الجبائية لمعظم بلدان العالم استنزافا كبيرا ناجما عن مجموعة من العوامل والتي من أهمها، التهرب الضريبي وتفتشي الاقتصاد الموازي وتوسع المعاملات الإلكترونية وكذلك تفتشي مختلف مظاهر الفساد والرشوة، مما يؤدي إلى تدهور العدالة الضريبية وتلاشي فرص التنمية المستدامة داخل المجتمع. فمع تدهور إيرادات الجباية البترولية في الجزائر، أصبح من الضروري البحث عن مصادر جديدة من أجل الحفاظ على توازن الميزانية العامة للدولة وتغطية تزايد النفقات العامة، وعلى الرغم من محاولة ترشيدها، تبقى الجباية العادية من المصادر الأساسية والدائمة القادرة على تحقيق التوازن المستدام للاقتصاد. لذلك يتطلب تحسين إيرادات الجباية العادية في الجزائر، نظاما ضريبيا فعالا مستمدا من فعالية الحوكمة الرشيدة بمختلف مؤشرات وأبعادها.

## • أهمية الدراسة:

من خلال الاطلاع على الدراسات التي تبحث في أثر مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الإيرادات الجبائية في مختلف البلدان، تبين للباحث أهمية محاربة كل المظاهر المضرة بالاقتصاد الوطني في ظل مؤشرات حوكمة رشيدة يجب أن تعمل عليها الجزائر مستقبلا من أجل تحسينها، مما سينعكس إيجابا على الإيرادات الجبائية.

## • أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على موقع الجزائر ضمن المؤشرات الدولية للحوكمة الرشيدة، ودراسة علاقتها بإيرادات الجباية العادية كمؤشر تنموي، وذلك من خلال تحليل النتائج المتوصل إليها مع تقديم توصيات عملية من شأنها رسم معالم سياسة فعالة تعزز عملية تحسين مؤشرات الحوكمة.

## • إشكالية الدراسة:

ما مدى تأثير حصيلة الجباية العادية بمؤشرات الحكم الرشيد في الجزائر، خلال الفترة الممتدة ما بين 1996-2018؟

وللإجابة على جوهر الإشكالية تم وضع مجموعة من الفرضيات في شكل اختبار لمجموعة من المؤشرات المؤثرة على إيرادات الجباية العادية كما يلي:

➤ كلما تحسنت مؤشرات الحوكمة الرشيدة لدى الدولة، كلما أدى ذلك إلى زيادة حصيلة الجباية العادية؛

➤ يؤدي تحسن مؤشر الحرية الاقتصادية إلى انتعاش عائدات الجباية العادية؛

➤ يؤدي ارتفاع حصيلة الجباية البترولية إلى تراخي الدولة في تحصيل الضرائب العادية؛

➤ أدى ارتفاع حجم الواردات إلى زيادة إيرادات الجباية العادية.

## • منهج الدراسة:

تم القيام باختبار العلاقة ما بين مؤشرات الحوكمة الرشيدة وإيرادات الجباية العادية في الجزائر للفترة الزمنية ما بين سنتي 1996 و 2018، من خلال تصميم نموذج قياسي يعتمد على قاعدة بيانات تُعنى بمؤشرات الحوكمة التابعة للبنك الدولي. وأيضاً تم اعتماد مؤشرات معهد " Heritage Foundation" للحرية الاقتصادية، واحصائيات المديرية العامة للضرائب والجمارك وكذلك الخزينة العمومية الجزائرية.

## • الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات العلمية المتخصصة، أثر مؤشرات الحوكمة على الإيرادات الجبائية، ومن بين هذه الدراسات، نذكر دراسة امتياز عارف وآمنة سهيل سنة 2018، والتي تناولت تأثير الفساد والحوكمة الرشيدة على تحصيل الإيرادات الضريبية في الاقتصادات الناشئة والرائدة في النمو، ولهذا الغرض، تم استخدام بيانات لمجموعة من 10 دول للفترة ما بين 2001 و 2015. فبعد التحقق من البيانات الخاصة بجذر الوحدة والتكامل المشترك، استخدمت الدراسة تقديرات مجموعة المتوسط المجمعة لصياغة النتائج التجريبية، حيث أظهرت النتائج أن الفساد والحوكمة لهما تأثير إيجابي وهام على تحصيل الإيرادات الضريبية للاقتصادات الناشئة. كما أوصت الدراسة على تعزيز جودة الحوكمة وخفض معدل الفساد، من خلال تنفيذ إصلاحات سياسية معينة كتفعيل دور القضاء، وتحسين أجور أعوان الضرائب للحد من فرصة الفساد والأهم من ذلك توسيع الوعاء الضريبي بدلاً من زيادة معدلات الضرائب، وبالتالي سيتحسن تحصيل الإيرادات الضريبية الكلية (Arif, Rawat, 2018, p 33) وفي دراسة أخرى سنة 2008 تبحث في العلاقة بين الفساد والتهرب الضريبي لتحليل العلاقة بين الفساد والتهرب في مجال الضريبة على الشركات، فيمكن للشركات أن تقرر مقدار الضرائب التي تدفعها. مع أخذ عدد التصاريح التي تم اكتتابها بشكل غير قانوني كمؤشر للفساد، ومع ذلك، ففي اقتصاد يتميز بالتهرب الضريبي، يجب أن يكون معدل الضريبة أعلى، من أجل تحقيق نفس الإيرادات الضريبية مما هو عليه في اقتصاد بدون التهرب الضريبي. وبما أن معدلات الضرائب الأعلى تميل إلى الحد من الفساد، فإن هذا يشير إلى وجود علاقة سلبية بين الفساد والتهرب الضريبي. فمستوى دفع الرشوة أو عدد التصريحات المضللة لا تؤكد أي نوع من العلاقة بين هذين النوعين من الأنشطة، لذلك فإن الفساد والتهرب الضريبي ليسا بديلين واضحين ولا مكملين لتحقيق وفورات في أرباح الشركات. وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن تحديد علاقة أحادية الاتجاه بين التهرب من ضريبة الأرباح والفساد الإداري (Goerke, 2008, pp 177-196). وهناك دراسة أخرى بحثت في العلاقة الموجودة بين التبسيط في النظم الضريبية

والفساد في إدارة الضرائب. وذلك عن طريق تحديد "البساطة الضريبية" أولاً كمتغير قابل للقياس، واستكشاف العلاقات التجريبية بين الأنظمة الضريبية الأبسط والفساد في إدارات الضرائب. حيث تم احتساب الفساد في إدارة الضرائب باستخدام سلسلة بيانات لمؤسسات مجمعة لدى البنك الدولي. وينصب التركيز على ضرائب الأعمال لـ 104 دولة من مختلف مستويات الدخل للفترة الزمنية ما بين 2002-2012. وقد أكدت النتائج التجريبية وجود ارتباط كبير بين قياس الفساد الضريبي والبساطة الضريبية، حيث يظهر أن النظام الضريبي الأقل تعقيداً يؤدي إلى انخفاض الفساد في الإدارة الضريبية. كما لوحظ أن مستوى دخل البلدان يلعب دوراً مهماً في تحديد أثر التبسيط الضريبي على الفساد، فيكون الارتباط أقوى بالنسبة للبلدان ذات مستوى الدخل المنخفض (Awasthi, Bayraktar, 2015, pp 297-330). كما ألفت بعض الدراسات الضوء على الأثر الذي خلفه تحرير التجارة على الإيرادات الضريبية وخاصة في تلك البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. لهذا الغرض تناولت دراسة "أرنستو كريفيلي" مدى تعويض عائدات الضرائب المحلية للخسائر الجبائية الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية، وذلك من خلال البحث في تجربة 33 دولة مرت بمرحلة انتقالية من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، وقد تم اللجوء إلى البحث عن بدائل للإيرادات الضريبية الضائعة والتي من أهمها الرسم على القيمة المضافة، تليها الضريبة على الدخل بالنسبة للدول المنضوية تحت الإتحاد الأوروبي على وجه التحديد (Crivelli, 2016, pp 1-25). كما تناولت دراسة أخرى تأثير تحرير التجارة على الإيرادات الجبائية، أين تم استخدام مجموعة بيانات جديدة حول الإيرادات الجبائية لـ 130 دولة بين عامي 1792 و2006، حيث شهدت البلدان قبل الحرب العالمية الأولى انخفاضا كبيرا في عائدات الضرائب التجارية ولا يصاحبها في ذلك انخفاضا في التجارة. بينما لم يكن تحرير التجارة التاريخية (قبل 1970) مصحوبا بانخفاضات في الإيرادات الضريبية، خاصة خلال نظام بريتون وودز، ولكن في الفترة الأخيرة، شهدت أكثر من 40% من البلدان النامية انخفاضا في إجمالي إيراداتها الضريبية، مما أثر سلباً على قدرة الحكومات على تقديم الخدمات العامة لمواطنيها (Cagé, 2006, pp 1-24). أما بالنسبة للدراسات البحثية في الجزائر والتي تعنى بالجباية العادية، فجلها تسعى إلى تقييم إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، أو كيفية تحسين مردود الجباية العادية، لتُقر كلها بفشل هذا المسعى نظرا إلى غياب مناخ الأعمال الملائم من جهة، وضعف الإدارة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي من جهة أخرى. أما الدراسات الجزائرية التي تعنى بالحوكمة الرشيدة فتجعل هذه الأخيرة دوماً كمتغير تابع لمجموعة من المتغيرات المستقلة على غرار، التنمية المستدامة ومكافحة الفساد الإداري، بالإضافة إلى ترشيد النفقات العامة.

## 2. مكونات الجباية العادية في الجزائر:

لقد بدأت الجزائر في الإصلاح الشامل لنظامها الضريبي سنة 1992، أين عرف مجموعة من أنظمة الإخضاع الضريبي على غرار النظام الجزافي، النظام المبسط، النظام المراقب والنظام الحقيقي. أما حاليا فلم يبقى إلا نظامي الضريبة الجزافية الوحيدة والنظام الحقيقي، ومع تدهور إيرادات الجباية البترولية، أصبح من الضروري البحث عن مصادر جديدة من أجل الحفاظ على توازن الميزانية العامة للدولة وتغطية تزايد النفقات العامة للدولة، على الرغم من محاولة ترشيدها، تبقى الجباية العادية من المصادر الأساسية والدائمة القادرة على تحقيق التوازن المستدام للاقتصاد. يتميز النظام الضريبي الجزائري بتعدد فرض الضرائب حسب تعدد واختلاف أوعيتها والحوادث المنشئة لها، وعليه يمكن تصنيفها كما يلي:

أ. **الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:** يتضمن مجموعة الضرائب المباشرة وبعض الرسوم التي تشبه إلى حد ما الضرائب المباشرة، ولقد تم تقسيمها من طرف المشرع الضريبي، حسب الجهة المستفيدة من حصيلتها، ويمكن تلخيص ذلك كما يلي: ( وزارة المالية، 2020)

- **الضرائب المحصلة لفائدة الدولة:** وتتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي، وأيضا الضريبة على أرباح الشركات؛
- **الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية:** وتتمثل في الرسم على النشاط المهني، أين تُوزع حصيلتها هذا الرسم على البلدية والولاية، وكذلك صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية؛
- **الضرائب المحصلة لفائدة البلديات دون سواها:** وتتمثل في الرسم العقاري، رسم التطهير والرسم على الذبح؛

• **الضرائب المحصلة لفائدة حسابات التخصيص الخاص:** يتضمن هذا الباب الضرائب التي تذهب حصيلتها إلى مجموعة من الهيئات بما فيها حسابات التخصيص الخاص، كالصندوق الوطني للسكن وغرف الصناعة والحرف التقليدية. وتتمثل الضرائب المدرجة في هذا الباب في الضريبة الجزافية الوحيدة وكذا الضريبة على الأملاك.

ب. **الضرائب غير المباشرة:** تتضمن مجموعة من الرسوم ( وزارة المالية، 2020) على:

- بعض المنتجات كرسوم المرور على المواد المستودعة وكذلك التعريفات المطبقة على المشروبات بمختلف أنواعها والمواد التي تدخل في تصنيعها؛
- التعريفات المتعلقة بالتبغ من نقل وزراعة وبيع؛
- رسوم الضمان والتعيرير الخاصة بالذهب الفضة والبلاتين؛
- الرسم الصحي على اللحوم. ورسم استعمال آلات الاستقبال الإذاعي التلفزيوني.

ت. الرسوم على رقم الأعمال: يعد أهم رسم من الرسوم على رقم الأعمال حالياً هو الرسم على القيمة المضافة TVA والذي يُسَدَّد على أساس رقم الأعمال حيث يعتبر رسم حياضي وليس تراكمي، لأنه يتمتع بخصوصية الخصم من الرسم الذي أنقل المشتريات ولديه معدلان 9 و19%. أما الحدث أو الواقعة المُنتبِئة للرسم على القيمة المضافة فيمكن تمييزها من خلال الحالات التالية (وزارة المالية، 2020):

- ✓ عمليات البيع: التسليم القانوني للبضاعة أي إعداد الفاتورة، أو التسليم المادي للبضاعة؛
  - ✓ الأشغال العقارية: القبض الكلي أو الجزئي لسعر المنتج؛
  - ✓ تأدية الخدمات: القبض الكلي أو الجزئي للثمن؛
  - ✓ الاستيراد والتصدير: دخول السلعة حدود الوطن، والمخول قانوناً بتسديد الرسم على القيمة المضافة هو المصريح الجمركي، ونفس الشيء بالنسبة لعمليات التصدير.
- ث. حقوق التسجيل، الطابع ورسوم شبه جبائية وجمركية:

قد تسدد المؤسسة رسوم أخرى كحقوق تسجيل العقود المتعلقة بعمليات التنازل التحويل القسمة، وحقوق الطابع إذا قبضت جزء من مبالغ المبيعات نقداً، أو بعض الرسوم الخاصة بطبيعة النشاط في حد ذاته، أو رسوم شبه جبائية أخرى كالرسم على التكوين المهني، أو رسم التمهين. بالإضافة إلى الحقوق الجمركية الخاصة بعمليات التجارة الخارجية بصفة عامة.

3. الدراسة القياسية للمتغيرات: اعتماداً على الفرضيات المطروحة من أجل الوصول إلى نتائج من شأنها كشف أهم أثر مؤشرات الحوكمة على إيرادات الجباية البترولية في الجزائر، تم وضع مؤشرات الدراسة في شكل متغير تابع ومتغيرات مستقلة للفترة الممتدة ما بين 1996 و2018 كما سيتم توضيحه فيما يلي:

**1.3 المتغير التابع TR** : يتمثل المتغير التابع في إيرادات الجباية العادية إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات أي نسبة إيرادات الجباية خارج المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات. وقد تم تجميع البيانات المتعلقة بالمتغير التابع من احصائيات الديوان الوطني للإحصاء والمديرية العامة للضرائب بالنسبة للفترة ما بين سنتي 1996 و1999، أما الفترة المتبقية من سنة 2000 إلى 2018 فقد تم استقاؤها من احصائيات المديرية العامة للخزينة والمنشورة من طرف المديرية العامة للتقدير والسياسات.

**2.3 المتغيرات المستقلة:** تتمثل المتغيرات المستقلة في مؤشرات الحوكمة الرشيدة ومؤشر الحرية الاقتصادية، بالإضافة إلى متغيرات أخرى وهي إيرادات الجباية البترولية وحجم الواردات، ويمكن توضيح معناها ومصدرها كما يلي:

أ. **مؤشرات الحوكمة الرشيدة:** تستعرض مؤشرات الحوكمة العالمية تقارير شاملة وفردية لأكثر من 200 بلد وإقليم خلال كل فترة، وذلك بالاعتماد على ستة مؤشرات فرعية هي: إبداء الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، قواعد القانون السيطرة على الفساد. ويتم تجميع هذه المؤشرات الإجمالية من خلال الاستقصاءات مع المواطنين والموظفين والخبراء في البلدان المتقدمة والنامية. وهي تستند إلى ما يزيد عن 30 مصدرا من مصادر البيانات الفردية التي تنتجها مجموعة متنوعة من مؤسسات الإحصاء، ومراكز الفكر، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، وشركات القطاع الخاص. وقد تم اعتماد المؤشرات الفرعية الستة للحوكمة الرشيدة في دراستنا، واعتبارها كعوامل مؤثرة على زيادة أو نقصان إيرادات الجباية العادية في الجزائر.

- **فعالية أداء الحكومة GOV:** يعتمد على قياس نوعية الخدمة العمومية واستقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية، نوعية التعليم، جودة إدارة الميزانية العامة وترشيد النفقات العمومية؛
- **مؤشر الاستقرار السياسي POLITIC :** يقيس مدى وجود مظاهر الإرهاب والعنف بصفة عامة، بالإضافة إلى الصراعات التي قد تتجم داخل الحكومة؛
- **للقطاع الخاص، بالإضافة إلى الحماية القانونية الممنوحة للمعارضين جودة التنظيمات والتشريعات REGU:** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات على أسس سليمة ونزيهة، وذلك من أجل ترقية القطاع الخاص، مدى وجود منافسة غير مشروعة، وجود عراقيل وحواجز على حرية التجارة، المعاملة التمييزية في مجال الضرائب، السرعة في معالجة ملفات طلبات الاستثمار، نظام الصرف الأجنبي، حرية المستثمر الأجنبي في رسم استراتيجية المؤسسة؛
- **مؤشر سيادة القانون RUL :** يقيس مدى التزام المتعاملين بالقواعد والقوانين خاصة منها تلك المتعلقة بحقوق الملكية، نزاهة واستقلالية القضاء، درجة أمن السلع والممتلكات، درجة الالتزام بالشروط التعاقدية ما بين مصالح البلد المضيف والمستثمر الأجنبي؛

- مؤشر إبداء الرأي والمُساءلة **VOICE**: صُمم هذا المؤشر اعتماداً على مجموعة من المؤشرات الفرعية كالديمقراطية، شفافية السياسة الحكومية، ثقة الأفراد في الحكومة، حرية الصحافة، مصداقية حسابات البنوك والميزانية، احترام حقوق وحرية الأقليات؛
- مؤشر مراقبة الفساد **CORU**: يقيس مدى ابتزاز الإدارة العمومية للمؤسسات الخاصة في إطار الصفقات العمومية وكذلك التدابير الحمائية المتخذة من خلال إعطاء ضمانات للمواطنين من أجل مكافحة الفساد.
- ب. **حجم الواردات IMPORT**: تم حساب حجم الواردات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج الداخلي الخام، من خلال الاحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية المقدمة من طرف المديرية العامة للجمارك والديوان الوطني للإحصاء للفترة الممتدة ما بين 1996-2018.
- ت. **حصيلة الجباية البترولية PTR**: تتمثل مختلف الضرائب المفروضة على الشركات البترولية في الآتي:
  - ✓ **الرسم الخاص بالسطح**: هو رسم غير قابل للخصم من نتيجة الدورة، يسدّد سنوياً من طرف المتعامل الأجنبي ويُحسب على أساس التعريف المحددة للمنطقة الجغرافية والمساحة المُعدة للاستغلال ابتداءً من سريان مفعول العقد، ويتم تسديد الرسم بالدينار الجزائري أو بالدولار الأمريكي. (Guide investir en Algerie, 2015, pp 268-270)
  - ✓ **الإتاوة البترولية**: وهو رسم سنوي يسدّد نقداً أو عيناً، في شكل دفعات مسبقة شهرياً تحددها الوكالة الوطنية لتنمين المحروقات "النفط"، استناداً إلى حجم الإنتاج ونوع المنطقة المعدة للاستغلال وذلك طبقاً لأحكام المواد 90 و 91 من القانون 05-07؛
  - ✓ **الضريبة التكميلية على الناتج**: يتم تحديد الضريبة التكميلية على الناتج طبقاً للتشريع الجبائي الساري المفعول المنصوص عليه في مجال الضريبة على أرباح الشركات (المرسوم التنفيذي رقم 14-14، 10/05/2014)؛
  - ✓ **الرسم على الدخل البترولي**: وهو رسم سنوي يماثل تماماً الضرائب، يُسدّد تلقائياً من طرف المكلف القانوني ويتم حسابه على أساس القيمة الإجمالية السنوية الصافية للإنتاج مضروبة في المعدل المحدد وفقاً لنوعية المنطقة المُستغلة.

✓ **الرسم على حرق الغاز:** يُحظر حرق الغاز إلا بعد منح رخصة استثنائية من طرف "النفط" ولمدة محدودة لا تتجاوز 90 يوما، بالمقابل يجب على المتعامل الأجنبي أن يسدد رسما يقدر بـ 800 دج عن كل 100 متر مكعب من الغاز المحروق، بالإضافة إلى تسديده 80 دج عن كل متر مكعب من المياه التابعة لأملاك الدولة في حالة استغلالها.

✓ **ضريبة التنازل عن الانتفاع:** هي ضريبة غير قابلة للخصم تفرض عندما يتنازل المنتفع من عقد بحث أو إنتاج فيخضع لمعدل 1 % عن قيمة الحق المتنازل عنه.

✓ **الضريبة العقارية:** وتسدد طبقا لأحكام القانون العام في مجال الرسم العقاري للملكيات المبنية وغير المبنية.

✓ **الرسم على الأرباح الاستثنائية:** ويفرض على حصة الشركاء الأجانب من الإنتاج حيث يتراوح المعدل ما بين 5 و 50% لما يتجاوز سعر برميل الخام 30 دولار أمريكي وحسب مستوى إنتاجية بئر البترول. (الأمر رقم 10-2006، 2006/07/30) وعليه فقد، تمت عملية حساب إيرادات الجباية البترولية على أساس السنة السابقة، أي في اللحظة t-1 لأن تأثيرها لا يظهر آنيا، وقد تم تجميع البيانات المتعلقة بالمتغير التابع من احصائيات الديوان الوطني للإحصاء والمديرية العامة للضرائب بالنسبة للفترة ما بين سنتي 1996 و 1999، أما الفترة المتبقية من سنة 2000 إلى 2018 فقد تم استقاؤها من احصائيات المديرية العامة للخزينة والمنشورة من طرف المديرية العامة للتقدير والسياسات.

ث. **مؤشر الحرية الاقتصادية FREEDOM:** تم قياس الحرية الاقتصادية وفق الدرجة المرجحة التي تصدر سنويا من طرف معهد Heritage Foundation الذي يقيس درجة تدخل السلطة (الحكومة) في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع وفق 50 متغيرا اقتصاديا يضم 10 مجموعات، على غرار السياسات التجارية من خلال تقييم السياسات الجمركية وأنظمة العمل وحماية المستهلك.

### 3.3 صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

يعتبر اعتماد نموذج الانحدار البسيط على متغير مستقل جانبا من جوانب القصور الواضحة في تفسير الظواهر، وعلى هذا الأساس جاء نموذج الانحدار المتعدد لاكتشاف الأثر المقترن بين عدة

متغيرات مستقلة على متغير تابع وحيد، إضافة لمعرفة أي المتغيرات أكثر فعالية في تفسير تباين المتغير التابع من خلال التأكد من جودة النموذج، لذلك يعد أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد من أهم أدوات البحث في شتى المجالات، وهو يهدف إلى دراسة العلاقة بين متغير متأثر أو تابع وأكثر من متغير مؤثر أو مستقل بواسطة معادلة رياضية تسمى نموذج الانحدار الخطي المتعدد، إذا يمكن استخدام النماذج المتعددة المتغيرات من تقديم تحليل علمي ومنطقي لطبيعة ظاهرة الاستثمار الأجنبي مع دقة التقديرات الخاصة بالنموذج ومعلماته، كما يقدم تحليلاً أكثر شمولاً وواقعية.

يهدف نموذج الانحدار المتعدد إلى صياغة نموذج إحصائي يضم المتغير التابع  $Y$  ومجموعة من المتغيرات المستقلة:  $x_1, x_2, x_3, \dots, x_m$  و يكتب الشكل العام للنموذج الانحدار المتعدد كالتالي (علي داود، محمد السواعي، 2013، ص 155) :

$$Y = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + \dots + U$$

حيث أن :

$\beta_0$  : قيمة ثابتة

$\beta_1$  : ميل انحدار  $Y$  على المتغير المستقل الأول  $X_1$ ؛ ...، وهكذا بالنسبة لباقي

المتغيرات

$U$  : قيمة عشوائية تضم عوامل الخطأ أو عناصر الاضطراب العشوائي، والأثر الذي يحدثه حذف متغيرات مهمة من الظاهرة المدروسة بالإضافة لأخطاء القياس، وأخطاء تعيين شكل دالة العلاقة محل الدراسة.

وعليه ففي ضوء المتغيرات المقترحة والمذكورة أعلاه، يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد وذلك اعتماداً على برنامج **spss**، من خلال استعراض المخرجات الخاصة بتحليل الانحدار الخطي المتعدد، والتعليق على (أو تحليل) النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

## الجدول 1: نتائج استخدام برنامج spss لتقدير معاملات النموذج واختباره

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	,176	,035		5,003	,000
REGUL	,002	,011	,055	,210	,837
POL	-,033	,009	-,816	-3,673	,003
GOV	-,014	,020	-,188	-,696	,498
RUL	,003	,016	,042	,179	,860
CORU	,006	,015	,060	,386	,706
VOICE	,027	,018	,280	1,473	,165
IMPORT	,133	,060	,580	2,212	,046
FREEDOM	-,002	,001	-,551	-2,282	,040
PTR	1,317E-8	,000	,555	1,630	,127

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول (1)، نستطيع صياغة نموذج الانحدار الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع على النحو التالي:

$$TR = 0.176 + 0.02 REGUL - 0,033POL - 0,014 GOV + 0.003 RUL + 0,006 CORU + 0.027 VOICE + 0.133 IMPORT - 0,022 FREEDOM$$

بمعنى أن: الجزء الثابت ( $\alpha = \beta_0 = 0.176$ ) والذي يسمى في هذا التطبيق TR، أما معامل الانحدار للمتغيرات المستقلة فهي كالاتي: ( $\beta_1 = 0.02$ )، والذي يمثل الميل الحدي، ونفس الشيء بالنسبة لباقي المتغيرات المستقلة.

### 1.3.3 نتائج الانحدار والقدرة التفسيرية للنموذج:

يلاحظ هنا أن الظاهرة محل الدراسة هي ظاهرة اقتصادية، تفترض في نموذج الانحدار ما يلي:

أ. الجزء الثابت من TR له قيمة موجبة (أكبر من الصفر).

ب. معامل الانحدار قيمته تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح.

وبالرجوع إلى نموذج الانحدار المقدر نجد المعادلة على الشكل التالي:

$$TR = 0.176 + 0.02 REGUL - 0,033POL - 0,014 GOV + 0.003 RUL + 0,006 CORU + 0.027 VOICE + 0.133 IMPORT - 0,022 FREEDOM$$

نجد أنه لا يوجد تعارض بين الشروط النظرية للظاهرة محل الدراسة ونتائج الانحدار المقدر للعلاقة بين TR و المتغيرات المستقلة.

بالمقابل، يتم الحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد ( $R^2$ ) أو معامل التحديد المعدل، حيث يفضل الاعتماد على هذا الأخير لأنه الأكثر دقة. وبالرجوع إلى الجدول (2) أدناه الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد، نجد النتائج التالية:

### الجدول 2: معامل التحديد والاختبار الاحصائي

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,931 <sup>a</sup>	,867	,775	,006028715	2,528

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات spss

- a. Predictors: (Constant), PTR, CORU, RUL, VOICE, FREEDOM, POL, IMPORT, REGUL, GOV
- b. Dependent Variable: TR

نلاحظ أعلاه، أن معامل التحديد المعدل يساوي 93.1%، وهذا يعني أن (93.1%) من المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (TR)، والباقي (6.9%) يعزى إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

### 2.3.3 اختبار المعنوية الكلية والجزئية للنموذج:

من أجل اختبار المعنوية الكلية للنموذج، تتم صياغة الفرضيات الإحصائية لاختبار فيشر (F) كما في شكل فرضية الصفرية تعني أن نموذج الانحدار غير معنوي (جميع معاملات الانحدار تساوي الصفر معنويًا)، وفرضية بديلة أي أن نموذج الانحدار معنوي (واحد على الأقل من معاملات الانحدار يختلف معنويًا عن الصفر). وتأتي نتائج تحليل التباين كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول 3 : تحليل التباين ANOVA<sup>b</sup> ANOVA<sup>a</sup>

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	,003	9	,000	9,419	,000 <sup>a</sup>
Residual	,000	13	,000		
Total	,004	22			

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات spss

a. Predictors: (Constant), PTR, CORU, RUL, VOICE, FREEDOM, POL, IMPORT, REGUL, GOV

b. Dependent Variable: TR

يتضح من الجدول (3) ANOVA<sup>a</sup> لتحليل التباين أن: قيمة الاحتمال P. Value تساوي الصفر وهي أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج الانحدار غير معنوي، بمعنى أن هناك واحد على الأقل من معاملي الانحدار يختلف معنويا عن الصفر. ومن ناحية أخرى، فمن خلال المعنوية الكلية للنموذج توصلنا إلى نتيجة أن هناك واحد على الأقل من معاملي الانحدار يختلف معنوية عن الصفر. ولتحديد أيًا من هذين المعلمين يكون معنويا، نقوم بإجراء اختبار المعنوية الجزئية للنموذج، كما هو مبين في الجدول (1)، وباستخدام اختبار ستودنت (t-test). حيث تكون الفروض الإحصائية بالنسبة لـ  $(\beta_0)$  :

$H_0: \beta_0 = 0 \leftrightarrow H_1: \beta_0 \neq 0$  ونفس الشيء بالنسبة لباقي المعاملات، فبالنسبة لـ

$(\beta_0)$ ، نجد أن قيمة الاحتمال P.Value تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 1%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن المقدار الثابت في نموذج الانحدار غير معنوي. أما بالنسبة لـ  $(\beta_1)$ ، نجد أن قيمة الاحتمال P.Value تساوي 0.837 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة القائلة بأن معامل الانحدار  $(\beta_1)$  في نموذج الانحدار معنوي. أما بالنسبة لـ  $(\beta_2)$ ، نجد أن قيمة الاحتمال P.Value تساوي 0.003 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن معامل الانحدار  $(\beta_2)$  في نموذج الانحدار غير معنوي. أما بالنسبة لـ  $(\beta_3)$ ، نجد أن قيمة الاحتمال P.Value تساوي 0.498 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة القائلة بأن معامل الانحدار  $(\beta_3)$

في نموذج الانحدار معنوي. أما بالنسبة لـ  $(\beta_4)$ ، نجد أن قيمة الاحتمال **P.Value** تساوي 0.860 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة القائلة بأن معامل الانحدار  $(\beta_4)$  في نموذج الانحدار معنوي. أما بالنسبة لـ  $(\beta_5)$ ، نجد أن قيمة الاحتمال **P.Value** تساوي 0.706 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة القائلة بأن معامل الانحدار  $(\beta_1)$  في نموذج الانحدار معنوي. أما بالنسبة لـ  $(\beta_6)$ ، نجد أن قيمة الاحتمال **P.Value** تساوي 0.165 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة القائلة بأن معامل الانحدار  $(\beta_6)$  في نموذج الانحدار معنوي. أما بالنسبة لـ  $(\beta_7)$ ، نجد أن قيمة الاحتمال **P.Value** تساوي 0.046 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفريّة القائلة بأن معامل الانحدار  $(\beta_7)$  في نموذج الانحدار غير معنوي. أما بالنسبة لـ  $(\beta_8)$ ، نجد أن قيمة الاحتمال **P.Value** تساوي 0.040 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة القائلة بأن معامل الانحدار  $(\beta_8)$  في نموذج الانحدار غير معنوي.

### 3.3.3 اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي Normality Test

الفرضية الصفريّة  $(H_0)$ : تتبع البواقي التوزيع الطبيعي. والفرضية البديلة  $(H_1)$ : لا تتبع البواقي التوزيع الطبيعي.

وتتم دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي بالطريقة البيانية وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية أو بالطريقة الحسابية، وذلك باستخدام كل من اختبار كولموغوروف-سميرنوف واختبار شابيرو-ويليك. وقد تم الحصول من خلال مخرجات **SPSS** على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 4: اختبار كولموغوروف-سميرنوف واختبار شابيرو-ويليك

	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	,088	23	,200*	,973	23	,769

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات spss

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة الاحتمالية P. Value أكبر من مستوى المعنوية 5% في كلا الاختبارين، ومن ثم نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، إذن شرط أن البواقي توزع توزيعاً طبيعياً قد تحقق.

#### 4.3.3 اختبار مدى انعدام الارتباط الذاتي للبواقي

يوضع الفروض الإحصائية الصفرية ( $H_0$ ) أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي والفرضية البديلة ( $H_1$ ) المقررة بوجود ارتباط ذاتي بين البواقي. يتم الحكم على مدى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي من خلال اختبار درين- واتسون **Durbin- Watson Test** وذلك وفق الخطوات التالية:

أ. الخطوة الأولى: يتم تحديد قيمة إحصاءة (DW) من الجدول "Récapitulatif des

modèles" نجد قيمة الإحصاءة  $DW = 2.224$ .

ب. الخطوة الثانية: إيجاد القيمة الحرجة من جدول القيم الحرجة لـ **Durbin- Watson**،

حيث يتضمن هذا الجدول قيمتين حديتين، قيمة دنيا ( $d_L$ ) و قيمة عليا ( $d_U$ ). وذلك وفقاً

لعدد المتغيرات المستقلة ( $k=1$ )، ودرجات حرية الخطأ  $15 = [n - (k + 1)]$  كما يلي:

$$d_L = 1.08 \quad , \quad d_U = 1.36$$

ت. الخطوة الثالثة: اتخاذ القرار، بشأن قبول أو رفض الفرضية الصفرية حول الارتباط الذاتي

بين البواقي، وفقاً للقواعد الآتية:

✓ ترفض الفرضية الصفرية إذا كان:  $DW \in ]0, d_L[ \cup ]4 - d_L, 4[$

✓ تقبل الفرضية الصفرية إذا كان:  $DW \in ]d_U, 2[ \cup ]2, 4 - d_U[$

✓ يكون القرار غير محدد، بمعنى أن الاختبار يكون فاشلاً (لا نستطيع تحديد هل

يوجد ارتباط ذاتي أم لا):  $DW \in ] d_L, d_U[ \cup ]4 - d_U, 4 - d_L[$

وبما أن قيمة إحصاءة الاختبار هي:  $DW = 2.224$ ، وأن  $4 - d_U = 2.64$  فإن:

$2.64 < DW (2.224, 17) < 2$ ، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي

بين البواقي. إذن الشرط الثاني من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية قد تحقق.

#### 5.3.3 اختبار التجانس (ثبات التباين)

يتم الحكم على مدى تجانس أو ثبات تباين الأخطاء بطريقة الرسم البياني، أو بطريقة الحسابية

(Goldfield-Quandt) لاختبار ثبات التباين، حيث يتم استبعاد 20% من المشاهدات في

المنتصف، أي استبعاد أربع مشاهدات، وهذه المشاهدات هي: رقم (9)، (10)، 11 ففي هذه

الحالة سيكون لدينا سلسلتين، تضم كل واحدة 8 مشاهدات: السلسلة الأولى تضم المشاهدات رقم

(1)، (2)، ...، (8)، والسلسلة الثانية تضم الأرقام (12)، ...، (20). ثم نقوم بحساب مجموع مربعات الخطأ (SSE) لكل سلسلة من السلسلتين، من خلال جدول تحليل التباين لمعادلة الانحدار لكل سلسلة. وهو ما سوف نوضحه في الجدولين التاليين:

الجدول 5 : تحليل التباين لمعادلة الانحدار للسلسلة الأولى ANOVA<sup>a</sup>

Modèle	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
Régression	145,398	1	145,398	18,161	,008 <sup>b</sup>
Résidu	40,030	5	8,006		
Total	185,429	6			

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات spss

a. Variable dépendante : y

b. Valeurs prédites : (constantes), x

من الجدول رقم (5) نجد أن: مجموع مربعات الخطأ  $(SSE)_{(1)}$  للسلسلة الأولى تساوي (40.030). وينفس الأسلوب يتم إيجاد مجموع مربعات الخطأ  $(SSE)_{(2)}$  للسلسلة الثانية كما يلي:

الجدول 6 : تحليل التباين لمعادلة الانحدار للسلسلة الثانية ANOVA<sup>a</sup>

Modèle	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
Régression	562,556	1	562,556	10,149	,024 <sup>b</sup>
Résidu	277,158	5	55,432		
Total	839,714	6			

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات spss

من الجدول (6) ، يتضح أن مجموع مربعات الخطأ  $(SSE)_{(2)}$  للسلسلة الثانية تساوي (277.158).

$$F_c = \frac{(SSE)_{(2)}}{(SSE)_{(1)}} = \frac{277.158}{40.030} = 6.92$$

#### 4. تحليل نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال اختبار فرضيات الدراسة القياسية لأثر مؤشرات الحوكمة الرشيدة على إيرادات الجباية العادية في الجزائر، تم التوصل إلى النتائج التالية:

➤ تبين أن مؤشر الاستقرار السياسي هو الأكبر دلالة إحصائية مقارنة بباقي مؤشرات الحوكمة الرشيدة في الجزائر، فمع تراجع مظاهر العنف والإرهاب منذ سنوات 2000، عرفت معدلات النمو العديد من التطورات الإيجابية من سنة لأخرى نتيجة ازدهار قطاع المحروقات وضخ أموال طائلة في برامج تنموية " أثبت محدوديتها " حيث تركز بالأساس على البنى التحتية. كل ذلك أثر إيجابا على الجباية العادية وبالتالي تم الإثبات النسبي للفرضية الأولى القائلة بأن تحسن مؤشرات الحوكمة قد أدى إلى زيادة إيرادات الجباية العادية؛

➤ تأتي الجزائر دوما في المراتب المتوسطة ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية، فُصنف ضمن البلدان التي تعاني من بعض التضيق الاقتصادي، إلا أن الدراسة أثبتت أن تحرير الاقتصاد من بعض العراقيل على المستوى المصرفي، الإداري، التشريعي، كلها عوامل أدت نسبيا إلى تحسن مناخ الأعمال مما انعكس إيجابا على الجباية العادية، وهو ما تم إثباته في الفرضية القائلة بأن الانفتاح في ظل الحرية الاقتصادية يؤدي إلى انتعاش عائدات الجباية العادية؛

➤ لقد تم نفي الفرضية القائلة بأن ارتفاع مداخل الجباية البترولية يؤدي إلى تراخي الدولة في تحصيل الضرائب العادية، لأن عائدات الجباية العادية مرتبطة بالنتائج الخام خارج المحروقات وهي نسب متقاربة نوعا ما تتراوح ما بين 12 و 17 بالمئة خلال فترة الدراسة؛

➤ عرفت الجزائر منذ نهاية التسعينات ارتفاعا كبيرا في حجم الواردات مما انعكس إيجابا على حصيلة الرسم على القيمة المضافة، الذي أصبح من بين الضرائب غير المباشرة الأكثر أهمية بالنسبة لموارد الدولة، بالإضافة لمختلف الحقوق الجمركية والرسم الخاصة التي زادت معدلاتها بحدّة، خاصة ما بين سنتي 2015 و 2018. وهو ما تم إثباته في الفرضية القائلة بأن زيادة حجم الواردات يؤدي إلى زيادة حصيلة الجباية العادية.

#### 5. خاتمة

لقد تم البحث في هذه الدراسة على أثر مؤشرات الحوكمة على إيرادات الجباية العادية في الجزائر، حيث تم الاعتماد على أهم المتغيرات التي كانت ذات دلالة إحصائية واضحة في دراسات سابقة من طرف الباحثين في المالية العامة والضرائب، أين ركزنا في بحثنا على حالة الجزائر التي لديها خصوصية متمثلة في حيازتها على المحروقات وما ينجر عنها من موارد جبائية، مما اضطرنا إلى أخذ الجباية البترولية كمتغير مستقل في الدراسة القياسية. لقد تم الخروج بنتائج مهمة وضحت أهمية مؤشرات الحوكمة، كتحسن مؤشر الاستقرار السياسي، تحسن مؤشر الحرية الاقتصادية، وزيادة حجم الواردات. وعلى ضوء النتائج السالفة الذكر يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- ✓ يجب على الدولة أن تحسن من مستوى مؤشرات الحوكمة الرشيدة وعلى وجه الخصوص، جودة التنظيمات والتشريعات من أجل إضفاء أكبر قدر من الشفافية والوضوح، بالإضافة إلى تفعيل دور الحكومة في ترشيد النفقات العامة وتحسين الخدمة العمومية؛
- ✓ تعزيز مراقبة الفساد بصفته مؤشرا قويا عن مدى حفظ أموال الخزينة العمومية، وذلك بتفعيل دور الأجهزة الرقابية وعلى رأسها المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة؛
- ✓ ينبغي الاهتمام بزيادة الإنتاج وخلق المؤسسات من أجل توسيع الوعاء الضريبي، كما يجب الحد من منح الحوافز الجبائية بصفة عشوائية، وتوفير الإمكانات المادية والبشرية والتكنولوجية للإدارة الجبائية، من أجل مكافحة التهرب الضريبي.

## 6. قائمة المراجع:

- المؤلفات:
- علي داود حسام، محمد السواعي خالد، (2013)، **الاقتصاد القياسي ما بين النظرية والتطبيق**، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- المقالات:
- Arif, I., & Rawat, A. S., *Corruption, (2018), Governance & Tax Revenue: Evidence from EAGLE Countries, Journal of Transnational Management, 23 (02).*
- Awasthi Rajul, Bayraktar Nihal, (2015), *Can tax simplification help lower tax corruption?, Eurasian Econ Rev, 5.*
- Cagé Julia, Gadenne Lucie, (October 2018), *Tax revenues and the fiscal cost of trade liberalization, 1792–2006, Explorations in Economic History Volume 70.*

- Ernesto Crivelli, (2016), *Trade liberalization and tax revenue in transition: an empirical analysis of the replacement strategy*, Eurasia Business and Economics Society, 6.
- Goerke Laszlo, (2008), *Bureaucratic corruption and profit tax evasion*, Economics of Governance volume 9.

• قوانين ، أوامر ومراسم:

- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، (2020)، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، (2020)، قانون الضرائب غير المباشرة.
- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، (2020)، قانون الرسوم على رقم الأعمال.
- القانون 05-7 لـ 28 /04/ 2005، (2005/07/19)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50.
- الأمر رقم 10-2006 ليوم 29/07/2006، (2006/07/30)، المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48.
- المرسوم التنفيذي 14-148 لـ 30 /04/ 2014، (2014/05/ 10)، المتضمن كيفية حساب الضريبة التكميلية على الناتج، الجريدة الرسمية العدد 27.
- القانون رقم 19-13، (2019/12/22)، المنظم لنشاط المحروقات، الجريدة الرسمية العدد رقم 79.
- مواقع الانترنت:

<https://www.douane.gov.dz/spip.php?rubrique97>

- *La douane algerienne*, (19/04/2020),
- *La Situation Résumée des Opérations du Trésor*, (19/05/2020), <http://www.dgpp-mf.gov.dz/>
- *WORLD BANK INSTITUTE: Worldwide Governance indicator*, (19/05/2020), <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>
- *La Situation Résumée des Opérations du Trésor*, (19/05/2020), <http://www.dgpp-mf.gov.dz/> .

- *GUIDE INVESTIR EN ALGERIE, 20/05/2020), site web, [www.kpmg.com/DZ/fr/](http://www.kpmg.com/DZ/fr/)*
- *<http://www.heritage.org/index/country/>, (consulté, (20/05/2020).*